التقرير السنوي
2024

أ) معلومات الصندوق:

1. اسم الصندوق:

صندوق جامعة الملك خالد الوقفي

2. أهداف وسياسات الاستثمار وممارساته:

يهدف الصندوق إلى تعزيز الدور التنموي لجامعة الملك خالد المرخص من قبل الهيئة العامة للأوقاف من خلال تنمية الأصول الموقوفة للصندوق واستثمارها وحمايتها من الاندثار بما يحقق مبدأ التكافل الاجتماعي ويعود بالنفع على مصارف الوقف والأصل الموقوف، حيث يستقبل مدير الصندوق مبالغ الاشتراك من المشتركين (الواقفين) ويستثمرها بهدف تحقيق نمو في رأس المال الموقوف، ويتم توزيع نسبة من العوائد المحققة (غلة الوقف) مره واحدة على الأقل بشكل سنوي على جامعة الملك خالد ليتم صرفها على مصارف الوقف المحددة.

3. سياسة توزيع عوائد استثمارات الصندوق (على مصارف الوقف):

سيوزع الصندوق عوائد نقدية لا تقل عن 50% من غلة الوقف على الأقل بشكل سنوي لصالح جامعة الملك خالد، وسيحدد مجلس إدارة الصندوق نسبة التوزيعات وآلية صرفها، ويحق لمجلس إدارة الصندوق تخصيص جزء من غلة الوقف لنماء الأصل الموقوف بما لا يزيد عن 50% من إجمالي الغلة لكل سنة مالية.

سيتم توزيع نسبة من عوائد غلة الوقف التي تم إقرارها من مجلس إدارة الصندوق لصالح جامعة الملك خالد مره واحدة على الأقل بشكل سنوي.

4. يقوم مدير الصندوق بإتاحة تقارير الصندوق عند الطلب بدون مقابل.

5. وصف المؤشر الاسترشادي للصندوق، والموقع الإلكتروني لمزود الخدمة:

- نسبة 35% من مؤشر الانماء للاسهم السعودية المتوافق مع الضوابط الشرعية، المزود من قبل ايديل ريتنجز.(Ideal Rating) الموقع: www.idealratings.com
- نسبة 14% من مؤشر الصناديق العقارية السعودية المتداولة.
- نسبة 34% من معدل عائد التعامل بين البنوك السعودية لمدة ثلاثة (3) اشهر.(SAIBID 3 Month)
- نسبة 17% من مؤشر الصكوك السعودية (الحكومية، الشركات).

ب) أداء الصندوق:

1. جدول مقارنة يغطي السنوات المالية الثلاث الأخيرة (منذ التأسيس):

السنة المالية	31/12/2024	
صافي قيمة أصول الصندوق في نهاية كل السنة المالية	66,616,495	
صافي قيمة أصول الصندوق لكل وحدة في نهاية السنة المالية	10.24	
أعلى وأقل صافي قيمة أصول الصندوق لكل وحدة.	الأعلى	الأقل
	12.90	9.58
عدد الوحدات المصدرة في نهاية السنة المالية.	6,507,514	
نسبة المصروفات	0.69%	
نتائج مقارنة أداء المؤشر الاسترشادي للصندوق بأداء الصندوق.	-2.37%	

2. سجل الأداء:

أ) العائد الإجمالي لسنة واحدة، وثلاث سنوات، و خمس سنوات (أو منذ التأسيس).

منذ التأسيس	خمس سنوات	ثلاث سنوات	سنة واحدة
%2.40	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق

ب) العائد الإجمالي السنوي لكل سنة من السنوات المالية العشر الماضية، (أو منذ التأسيس).

منذ التأسيس
2.40%

ج) جدول مقابل الخدمات والعمولات والأتعاب التي تحملها صندوق الاستثمار على مدار العام:

مقابل الخدمات والعمولات والأتعاب	453,023
إجمالي نسبة المصروفات	%0.69
الظروف التي قرر فيها مدير الصندوق الإعفاء من أي رسوم أو تخفيضها.	لا يوجد

د) يجب تطبيق قواعد حساب بيانات الأداء وأي افتراض بشكل متسق.

تم تطبيق قواعد حساب بيانات الأداء وأي افتراض متسق.

3. التغييرات الجوهرية خلال الفترة والتي أثرت في أداء الصندوق:

لا يوجد أي تغييرات جوهرية.

4. الإفصاح عن ممارسات التصويت السنوية:

نأمل الاطلاع على **الملحق (1).**

5. تقرير مجلس ادارة الصندوق السنوي على أن يحتوي على سبيل المثال لا الحصر على:

أ. أسماء أعضاء مجلس إدارة الصندوق، مع بيان نوع العضوية.

اسم العضو	نوع العضوية
الأستاذ / ثامر بن محمد بن معمر	عضو غير مستقل ورئيس مجلس إدارة الصندوق
الأستاذ / عبدالعزيز بن عبدالمحسن أبانمي	عضو غير مستقل
الدكتور / عمر بن سعيد مشيط	عضو غير مستقل
الأستاذ / فهد بن سراج ملائكه	عضو غير مستقل
الأستاذ / محمد بن هيف القحطاني	عضو مستقل
الاستاذ / خالد بن عبدالحفيظ فدا	عضو مستقل

ب. ذكر نبذة عن مؤهلات أعضاء مجلس إدارة الصندوق.

1) الأستاذ / ثامر بن محمد بن معمر

يحمل ثامر بن معمر درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الملك سعود، وخبرة تزيد عن 20 عامًا في أدوار مختلفة في مجال الاستثمار. شغل عدة مناصب قيادية في إدارة الأصول وعمليات الاستثمار في عدة شركات منها البنك العربي الوطني وفالكم للخدمات المالية قبل توليه منصب رئيس إدارة الحوكمة وأمين سر مجلس الإدارة.

2) الأستاذ / عبدالعزيز بن عبدالمحسن أبانمي

لدى عبدالعزيز أكثر من 10 أعوام من الخبرة في أسواق رأس المال. قبل أن يترأس إدارة الاستثمارات الوقفية والمتعددة الأصول، عمل عبدالعزيز كمدير محافظ في أسواق الأسهم المحلية والخليجية حيث استخدم استراتيجيات مختلفة للوصول الى القرارات الاستثمارية لمحافظ العملاء. بالإضافة إلى ذلك، كان مسؤولاً عن عملية إنشاء المحفظة بدءًا من إنشاء بيان سياسة

Classification: Internal

الاستثمار إلى تعليمات إعادة التوازن والتداول. حصل عبدالعزيز على درجة البكالوريوس في الإدارة المالية بمرتبة شرف أولى من جامعة الأمير سلطان، كما حاز على شهادة المحلل المالي المعتمد CFA.

3) الدكتور / عمر بن سعيد مشيط

أ.د/ عمر بن سعيد آل مشيط أمين عام أوقاف جامعة الملك خالد- ويعمل مستشار معالي رئيس جامعة الملك خالد وعمل عميدا لكلية علوم الحاسب الآلي ونظم المعلومات وقبلها رئيسا لقسم المعلوماتية للأعمال. ويرأس المجلس العلمي لقسم معلومات الاعمال بكلية الأعمال. وعمل عضواً في العديد من الجمعيات العلمية والتطوعية. ومحكم في العديد من المجلات العلمية العالمية والعربية. ومشرف على عدة رسائل دكتوراه وماجستير. وعقد العديد من الدورات التدريبية في إدارة مشاريع – تطوير التطبيقات – بناء قواعد البيانات. ويحمل شهادة الدكتوراه في نظم المعلومات الإدارية من جامعة لفبرا المملكة المتحدة عام2000م. والماجستير من جامعة الينوي - الولايات المتحدة الأمريكية عام 1993م. بكالوريوس الاقتصاد والإدارة – إدارة نظم معلومات - : جامعة الملك عبد العزيز - عام 1990م.

4) الأستاذ / فهد بن سراج ملائكه

عمل المهندس/ فهد ملائكة خلال الفترة من ١٩٩٦ م إلى ٢٠٠٣ م في مؤسسة النقد العربي السعودي حيث شغل وظيفة مطور برمجيات في مجموعة التقنية المصرفية من عام ١٩٩٦ م إلى ١٩٩٧ م، ومدير مشاريع من ١٩٩٧ م إلى ١٩٩٩ م، ورئيس قسم بإدارة التقنية البنكية من ٢٠٠٠ م إلى ٢٠٠٣ م. وفي الفترة من عام ٢٠٠٣ م حتى ٢٠٠٥ م التحق بمجموعة العطار حيث شغل وظيفة مديرها العام. وفي عام ٢٠٠٥ م التحق بشركة الخبير للاستشارات المالية في منصب نائب الرئيس للمنتجات المصرفية وظل محتفظاً بذات المنصب إلى أن تم تعيينه في منصب الشريك التنفيذي والعضو المنتدب بالإنابة للمصرفية الاستثمارية، وظل محتفظاً بذلك المنصب حتى عام ٢٠٠٧ م. خلال الفترة من ٢٠٠٧ م إلى ٢٠٠٩ م تقلد وظيفة مدير الأسواق المالية بشركة سويكورب في المملكة العربية السعودية قبل التحاقه بشركة دله البركة القابضة كنائب للمدير العام في الإدارة العامة الاستثمارات خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٤ ، ومن ثم مدير عام الإدارة العامة الاستثمار بشركة دله البركة من ٢٠١٤ إلى أغسطس ٢٠١٧ . في سبتمبر ٢٠١٧ قام السيد/ ملائكة بتأسيس مكتب الرواد المتميزون للاستشارات المالية وهو الرئيس التنفيذي حالياً. في أبريل ٢٠١٨ قام السيد/ ملائكة بتأسيس شركة المطورون المتميزون للتطوير العقاري وبعمل وهو الرئيس التنفيذي حالياً. كما تشرف السيد/ ملائكة بأنه مدير الاستثمار لدى صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبد العزيز آل سعود منذ عام ٢٠١٧ إلى حينه.

5) الأستاذ / محمد بن هيف القحطاني

يشغل المهندس/ محمد هيف القحطاني حالياً منصب عضو مجلس ادارة شركة هيف القابضة، وعضو في لجنة الاستثمار لأوقاف جامعة الملك خالد، وعضوية جمعية لجوان التعاونية للأنشطة السياحية. المؤهلات العلمية هي ماجستير في ادارة الطاقة من الولايات المتحدة الأمريكية - جامعة New York Institute of technology، وبكالوريوس هندسة مدنية - جامعة الملك سعود. الخبرات السابقة نائب المدير العام لشركة هيف للتجارة والمقاولات، ومدير عام مكتب محمد بن هيف للاستشارات الهندسية، وعضو لجنة المقاولين في الغرفة التجارية بالرياض.

6) الاستاذ / خالد بن عبدالحفيظ فدا

حاصل على البكالوريوس في الإدارة المالية من جامعة الملك سعود والماجستير في إدارة الاعمال من جامعة الأمير سلطان. عمل لأكثر من 15 سنة في مجال إدارة الأصول وإدارة الاعمال. يعمل منذ فبراير 2021م كمستشار لمعالي وزير التجارة بما في ذلك تمثيل الوزارة في اللجان الوطنية ومجالس الإدارات. أيضاً يعمل كعضو مجلس الإدارة في البلد الأمين للتنمية والتجديد العمراني. كما عمل سابقاً كمدير إدارة ضمان التنفيذ بمكتب تحقيق الرؤية بوزارة التجارة، وتقلد قبل ذلك العديد من المناصب الإدارية بشركات وهيئات مالية. حقّق العديد من الإنجازات أبرزها: بناء استراتيجية وحوكمة برنامج تنمية القطاع الخاص، والحصول على جائزة أفضل صندوق استثماري للإصدارات الأولية بالمملكة عام 2015 الصادرة من " Global Banking and Finance Review"، وقيادة فريق الاستثمار في شركة بيت التمويل السعودي الكويتي للحصول على جائزة أفضل مزود لإدارة الثروات في المملكة لعام 2015م والصادرة من "World Finance"، وتأسيس وإطلاق العديد من الصناديق الاستثمارية بالمملكة بمختلف فئات الأصول.

ج. تشمل مسؤوليات أعضاء مجلس إدارة الصندوق الآتي:

1- الموافقة على جميع العقود والقرارات والتقارير الجوهرية التي يكون الصندوق العام طرفاً فيها، ويشمل ذلك - على سبيل المثال لا الحصر - الموافقة على عقود تقديم خدمات الإدارة للصندوق، وعقود تقديم خدمات الحفظ، ولا يشمل ذلك العقود المبرمة وفقاً للقرارات الاستثمارية في شأن أي استثمارات قام بها الصندوق أو سيقوم بها في المستقبل.

2- اعتماد سياسة مكتوبة فيما يتعلق بحقوق التصويت المتعلقة بأصول الصندوق.

3- الإشراف، و - متى كان ذلك مناسباً - الموافقة أو المصادقة على أي تعارض مصالح يفصح عنه مدير الصندوق.

4- الاجتماع مرتين سنوياً على الأقل مع لجنة المطابقة والالتزام لدى مدير الصندوق أو مسؤول المطابقة والالتزام لديه لمراجعة التزام الصندوق بجميع القوانين والأنظمة واللوائح ذات العلاقة، ويشمل ذلك - على سبيل المثال لا الحصر - المتطلبات المنصوص عليها في لائحة صناديق الاستثمار.

5- الموافقة على جميع التغييرات المنصوص عليها في لائحة صناديق الاستثمار (وأي تعديلات أخرى تتم عليها من وقت لآخر) وذلك قبل حصول مدير الصندوق على موافقة الجهة المستفيدة والهيئة أو إشعارهم (حيثما ينطبق).

6- التأكد من اكتمال ودقة شروط وأحكام الصندوق وأي مستند آخر (سواء أكان عقداً أم غيره) يتضمن إفصاحات تتعلق بالصندوق العام ومدير الصندوق وإدارته للصندوق العام، إضافة إلى التأكد من توافق ما سبق مع أحكام لائحة صناديق الاستثمار.

7- التأكد من قيام مدير الصندوق بمسؤولياته بما يحقق مصلحة الجهة المستفيدة وفقاً لأحكام لائحة صناديق الاستثمار وشروط وأحكام الصندوق.

8- الاطلاع على التقرير المتضمن تقييم أداء وجودة الخدمات المقدمة من الأطراف المعنية بتقديم الخدمات الجوهرية للصندوق المشار إليها في لائحة صناديق الاستثمار (وأي تعديلات أخرى تتم عليها من وقت لآخر)، وذلك للتأكد من قيام مدير الصندوق بمسؤولياته بما يحقق مصلحة الجهة المستفيدة وفقاً لشروط وأحكام الصندوق وما ورد في لائحة صناديق الاستثمار.

9- تقييم آلية تعامل مدير الصندوق مع المخاطر المتعلقة بأصول الصندوق وفقاً لسياسات وإجراءات مدير الصندوق حيال رصد المخاطر المتعلقة بالصندوق وكيفية التعامل معها.

10- اتخاذ القرارات الاستثمارية المتعلقة بأصول الصندوق مجتمعة أو متفرقة.

11- العمل بأمانة وحسن نية واهتمام ومهارة وعناية وحرص وبما يحقق مصلحة الجهة المستفيدة.

12- تدوين محاضر الاجتماعات التي تشتمل على جميع وقائع الاجتماعات والقرارات التي اتخذها مجلس إدارة الصندوق.

13- الاطلاع على التقرير المتضمن جميع الشكاوى والإجراءات المتخذة حيالها المشار إليها في لائحة صناديق الاستثمار (وأي تعديلات أخرى تتم عليها من وقت لآخر)؛ وذلك للتأكد من قيام مدير الصندوق بمسؤولياته بما يحقق مصلحة الجهة المستفيدة وفقاً لشروط وأحكام الصندوق وما ورد في لائحة صناديق الاستثمار.

14- بحكم طبيعة الصندوق الوقفية فإن كل مشترك بالوحدات (واقف الوحدات) قد تنازل عن حقوقه ومنافعه من أصول ووحدات الصندوق، ولن يكون هناك أي مسؤولية مترتبة على المشتركين في الاشتراك بوحدات الصندوق عند موافقته وتوقيعه على شروط وأحكام الصندوق للجهة المستفيدة، وسيتم نقل كافة حقوق ومسؤوليات اجتماع المشتركين بالوحدات إلى مجلس إدارة الصندوق الذي له جميع صلاحيات ناظر الوقف، وأي ظرف تم ذكره سابقاً يستدعي فيه إلى عقد اجتماع المشتركين بالوحدات سيقوم مقامه اجتماع مجلس إدارة الصندوق.

د. مكافآت أعضاء مجلس إدارة الصندوق:

مبلغ 20,000 ريال سعودي عن السنة المالية بحد أقصى تُمثل مكافأة كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين تستقطع سنوياً، على أساس 5000 ريال للعضو الواحد للاجتماع الواحد.

هـ. لا يوجد حالياً أي تعارض متحقق أو محتمل بين أعضاء مجلس الإدارة وصالح الصندوق، وسيقوم مجلس إدارة الصندوق بالإشراف على أي تضارب للمصالح إن وجدت وتسويتها، وسيتم بذل أقصى جهد ممكن لحل أي تضارب للمصالح بحسن النية وبالطريقة المناسبة.

و. يقع تحت إشراف أعضاء مجلس إدارة صندوق وريف الوقفي الصناديق الاستثمارية الآتية:

اسم الصندوق	نوع الصندوق	الأعضاء					
		الاستاذ / ثامر بن محمد بن معمر	الاستاذ / عبدالعزيز بن عبدالمحسن أبانمي	الدكتور / عمر سعيد مشيط	الأستاذ / فهد ملائكة	الأستاذ / محمد هيف عبود	الاستاذ / خالد بن عبدالحفيظ فدا
صندوق الإنماء المتداول لصكوك الحكومة السعودية المحلية	طرح عام	.....	.....	.....	.....	.....	عضو غير مستقل
صندوق الإنماء الخاص للأسهم - 1	طرح خاص	عضو غير مستقل	.....	.....	.....	.....	.....

ز. الموضوعات التي تمت مناقشتها والقرارات الصادرة بشأنها بما في ذلك أداء الصندوق وتحقيق الصندوق لأهدافه:

نأمل الاطلاع على الملحق (2).

Classification: Internal

ج) **مدير الصندوق:**

1) **بيانات مدير الصندوق:**

شركة الإنماء المالية

ترخيص هيئة السوق المالية رقم: 37-09134

الرياض، حي العليا، برج العنود، طريق الملك فهد. ص.ب. 55560 الرياض 11544 المملكة العربية السعودية، هاتف: 8004413333، الموقع الإلكتروني: www.alinmainvestment.com

2) **اسم وعنوان مدير الصندوق من الباطن و/أو مستشار الاستثمار**

لا يوجد

3) **مراجعة لأنشطة الاستثمار خلال الفترة:**

تم تنفيذ جميع استثمارات الصندوق بما يتوافق مع أهداف واستراتيجيات الصندوق مع استغلال الفرص الاستثمارية الممكنة اخذين بالاعتبار الالتزام بقيود الاستثمار التي نصت عليها شروط وأحكام الصندوق.

4) **أداء الصندوق خلال الفترة:**

حقق الصندوق عائدا إيجابياً منذ التأسيس بنسبة 2.40%

5) **التغييرات التي حدثت على شروط وأحكام الصندوق خلال الفترة، لا يوجد**

6) **لا يوجد أي تغيير على معلومات الصندوق التي من شأنها التأثير على قرار مالكي الوحدات.**

7) **الإفصاح عن نسبة رسوم الإدارة المحتسبة على الصندوق نفسه والصناديق التي يستثمر فيها الصندوق بشكل كبير:**

صندوق جامعة الملك خالد الوقفي	0.75% سنوياً من صافي قيمة أصول الصندوق.
صندوق الانماء للسيولة بالريال السعودي	20% سنويا من صافي عوائد الصندوق.

8) **بيان حول العمولات الخاصة التي حصل عليها مدير الصندوق خلال الفترة، مبينا بشكل واضح ماهيتها وطريقة الاستفادة منها:**

لا ينطبق لعدم وجود عمولات خاصة في شروط واحكام الصندوق.

9) **أي بيانات أو معلومات أخرى أوجبت هذه اللائحة تضمينها بهذا التقرير: لا يوجد**

10) **مدة إدارة الشخص المسجل كمدير صندوق:**

06 شهر.

11) **نسبة مصروفات كل صندوق بنهاية العام والمتوسط المرجّح لنسبة مصروفات كل الصناديق الرئيسة المستثمر فيها (حيثما ينطبق)**

صندوق الاستثمار	**إجمالي نسبة المصروفات**
صندوق جامعة الملك خالد الوقفي	0.69%
صندوق الانماء للسيولة بالريال السعودي	0.56%

د) **أمين الحفظ:**

1. **اسم أمين الحفظ وعنوانه:**

شركة نمو المالية

المركز الرئيسي: البيوت المكتبية – مبنى رقم 2163 وحدة رقم 98، حي المعذر الشمالي – طريق العروبة، صندوق بريد 92350 الرياض 11653، هاتف:966114942444+، فاكس: 966114944266+، المملكة العربية السعودية، الموقع الإلكتروني: www.nomwcapital.com.s

2. **واجبات ومسؤوليات أمين الحفظ:**

الأدوار الأساسية ومسؤوليات أمين الحفظ فيما يتعلق بصندوق الاستثمار:

1) يُعدّ أمين الحفظ مسؤولاً عن التزاماته وفقاً للائحة صناديق الاستثمار والأنظمة واللوائح المطبقة ذات العلاقة، سواءٌ أأدى مسؤولياته بشكل مباشر أم كلف بها طرفاً ثالثاً، ويُعدّ أمين الحفظ مسؤولاً تجاه مدير الصندوق والمشتركين بالوحدات ومجلس إدارة الصندوق عن خسائر الصندوق الناجمة بسبب الاحتيال أو الإهمال أو سوء التصرف أو التقصير المُتعمد.

2) يُعدُّ أمين الحفظ مسؤولاً عن حفظ أصول الصندوق وحمايتها لصالح المشتركين بالوحدات، وهو مسؤول كذلك عن اتخاذ جميع الإجراءات الإدارية اللازمة فيما يتعلق بحفظ أصول الصندوق.

هـ) **مشغل الصندوق:**

1) **اسم مشغل الصندوق، وعنوانه:**

شركة الإنماء المالية

ترخيص هيئة السوق المالية رقم: 37-09134

الرياض، حي العليا، برج العنود 2، طريق الملك فهد، ص.ب. 55560 الرياض 11544 المملكة العربية السعودية، هاتف: 8004413333، الموقع الإلكتروني: www.alinmainvestment.com

2) **واجبات ومسؤوليات مشغل الصندوق:**

1. فيما يتعلق بصناديق الاستثمار، يكون مشغل الصندوق مسؤولاً عن تشغيل صناديق الاستثمار.
2. يجب على مشغل الصندوق أن يحتفظ بالدفاتر والسجلات ذات الصلة بتشغيل جميع الصناديق التي يتولى تشغيلها.
3. يجب على مشغل الصندوق إعداد سجلّ بمالكي الوحدات وحفظه في المملكة.
4. يُعدّ مشغل الصندوق مسؤولاً عن عملية توزيع الأرباح على الجهة المستفيدة.
5. يُعدُّ مشغل الصندوق مسؤولاً عن تقييم أصول الصندوق تقييماً كاملاً وعادلاً.
6. يجب على مشغل الصندوق معاملة طلبات الاشتراك بالسعر الذي يُحتسب عند نقطة التقييم التالية للموعد النهائي لتقديم طلبات الاشتراك.
7. يجب على مشغل الصندوق تنفيذ طلبات الاشتراك بحيث لا تتعارض مع أي أحكام تتضمنها لائحة صناديق الاستثمار أو شروط وأحكام الصندوق.

و) **مراجع الحسابات:**

اسم مراجع المحاسب، وعنوانه:

شركة اللحيد واليحيى محاسبون قانونيون (LYCA)

المركز الرئيسي: جراند تاور، الدور الثاني عشر، حي المحمدية، طريق الملك فهد، صندوق بريد 85453 الرياض 11691، هاتف:966112693516+، تحويلة: 101، فاكس: 966112694419+، المملكة العربية السعودية، الموقع الالكتروني: www.lyca.com.sa

ز) **القوائم المالية:**

نأمل الاطلاع على **الملحق رقم (3)**

Classification: Internal

ملحق (1)
سياسات التصويت

البيان
رقم السياسة: 0-1
التصنيف: سياسة عامة

مقدمة
تم إعداد سياسات حقوق التصويت ("السياسات") لصندوق جامعة الملك خالد الوقفي ("الصندوق") المدار من قبل شركة الإنماء المالية وفقاً للفقرة (ج) من المادة 53 من لائحة صناديق الاستثمار الصادرة عن هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم 1 – 193 – 2006 بتاريخ 1424/6/19 هـ (الموافق 2006/7/15 م) المعدلة بقرار مجلس هيئة السوق المالية رقم 1 – 61 – 2016 بتاريخ 1437/8/16هـ (الموافق 2016/5/23م).

السياسات
بشكل عام، يُمنح المساهمون في الشركات المدرجة أسهمها في السوق المالية السعودية (تداول) حقوق تصويت بخصوص أسهمهم. تسمح هذه الحقوق للمساهمين بالتصويت في اجتماعات جمعيات المساهمين العامة العادية وغير العادية على المسائل المعروضة على جمعية المساهمين. في بعض الحالات، سيقوم المساهمون بالإدلاء بأصواتهم بالوكالة بدلا من حضور كل اجتماع الجمعيات العامة للمساهمين.

هذا وتلتزم أي شركة مدرجة **("شركة" أو "الشركة")** في تداول بالإعلان في الموقع الإلكتروني لتداول عن أي دعوة لاجتماع الجمعيات العامة للمساهمين العادية أو غير العادية مع ذكر المسائل التي سيتم مناقشتها والتصويت عليها من قبل المساهمين في الاجتماع ذي العلاقة. ويتم عرض المسائل من قبل مجلس إدارة الشركة في اجتماع الجمعيات العامة العادية وغير العادية على المساهمين للتصويت عليها.

يكون لشركة الإنماء المالية **("مدير الصندوق")** بصفتها مديراً للصندوق صلاحية ممارسة أية حقوق تصويت تمنح للصندوق بصفته **(الصندوق)** مالكا للأسهم المدرجة والتي يقوم الصندوق بتملكها من وقت لآخر **("الأسهم")**. حيث أن السياسة العامة لمدير الصندوق مبنية على ممارسة هذه الحقوق بما يتفق مع مصالح الصندوق كتلك التي يحددها الشخص المسؤول عن التصويت على الأسهم وقت الإدلاء بالأصوات. إلا أنه وفي بعض الحالات، قد يكون من المصلحة المثلى لمالكي الوحدات في الصندوق الامتناع عن التصويت حول مسألة معينة.

فيما يلي بيان بالسياسات التي يجب الالتزام بها من قبل مدير الصندوق عند ممارسة أو عدم ممارسة أية حقوق تصويت يمتلكها الصندوق بصفته مالكاً للأسهم:

سياسة مدير الصندوق فيما يتعلق بالتصويت على المسائل الروتينية:
تتضمن جدول أعمال اجتماعات جمعيات المساهمين العمومية للشركات المدرجة عادة مسائل اعتيادية منها انتخاب أعضاء مجلس إدارة للشركة، وتعيين المدققين الخارجيين وتحديد أتعابهم، واعتماد أو تعديل برامج تعويض الإدارة وإبراء ذممهم لسنة مالية محددة، وتعديل رسملة الشركة (ويشار إليها مجتمعة مع تلك التي في حكمها من المسائل الأخرى والتي يتم عرضها عادة في اجتماعات جمعيات المساهمين العمومية بـ **"المسائل الروتينية"**). من وجهة نظر مدير الصندوق، بحكم أن مدير الصندوق لن يقوم بتبوء أي منصب إداري في الشركة المدرجة المستثمر فيها من قبل الصندوق، فإن قرار الاستثمار في أي شركة مدرجة يعتمد بدرجة معينة على إدارة تلك الشركة وتقديرها وإدراكها للأعمال المناطة بها. وبالتالي، فسوف يتم بشكل عام التصويت على المسائل الروتينية وفقا للإرشادات التالية **("الإرشادات المتعلقة بالتصويت")** وهي عبارة عن مبادئ عامة سوف تساعد في تحديد قرار التصويت مع أو ضد بالإضافة إلى قرار عدم التصويت على المسائل الروتينية:

1) مجلس الإدارة: سيتم التصويت **(في حال اكتمال النصاب القانوني)** على القرارات التي تعمل على تعزيز قدرة مجالس إدارة الشركات المدرجة على التصرف بما يتفق مع المصالح المثلى للمساهمين في الشركة المدرجة بشكل عام ولمالكي الوحدات في الصندوق بشكل خاص.

2) المدققون وأتعاب المدقق: بشكل عام، سيتم دعم توصيات لجنة المراجعة للشركة المتعلقة بتعيين مدققي الحسابات وأتعابهم وذلك وفقاً لما يتوافق مع أحكام الحوكمة الواردة في نظام الشركات السعودي ولائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة السوق المالية والتعاميم ذات العلاقة الصادرة منها.

3) تعويض الإدارة: بشكل عام، سيتم دعم ترتيبات التعويض المرتبطة بالأداء التجاري والإداري طويل الأجل وتطور حقوق الملكية للأسهم. يجب أن تحث هذه الترتيبات الإدارة على تحقيق أهداف الأداء ونمو حقوق ملكية الأسهم في الشركة لتحسين التوافق بين مصالح الإدارة ومصالح المساهمين. لن يتم دعم خطط خيارات الأسهم أو خطط حوافز الإدارة التي لا يتم الإفصاح عن تفاصيلها بشكل كاف (أي حتى يتم إعطاء المساهمين معلومات هامة حول طبيعة ونطاق خطة خيارات الأسهم أو حوافز الإدارة) أو تلك التي تكون سخية بشكل مفرط.

4) التغييرات في الرسملة: بشكل عام، سيتم دعم التغييرات في الرسملة حين يتم إثبات أن الحاجة المعقولة للتغيير هي لصالح أعمال الشركة. لن يتم دعم التغييرات التي تؤدي إلى تخفيف مفرط لقيمة الأسهم المملوكة من قبل المساهمين المسجلين في سجل الشركة قبل تاريخ التغيير في الرسملة. سيؤخذ بعين الاعتبار استخدام العائدات الناتجة عن أية زيادة في رأس المال في تحديد فيما إذا كان سيتم التصويت لصالح اقتراح زيادة رأس المال أو ضده.

5) سياسة عدم التصويت: على الرغم من أنه وبشكل عام سوف يتم التصويت من قبل مدير الصندوق على المسائل المعروضة على الجمعيات العمومية للمساهمين للشركات المدرجة التي يستثمر الصندوق فيها وفقا للنقاط أعلاه، فقد تكون هناك حالات يكون من المصلحة المثلى للصندوق التصويت بطريقة تختلف عن تلك النقاط (مثلا إذا قام مجلس إدارة الشركة المدرجة ذات العلاقة بالإفصاح عن معلومات خاطئة أو بيانات ومعلومات غير واضحة أو انحرفت عن أفضل الممارسات المطبقة أو عن مصالح المساهمين في الشركة المدرجة). سوف يترك القرار النهائي حول الطريقة التي سيتم بها التصويت من عدمه على تلك المسائل للشخص المكلف بمسؤولية التصويت نيابة عن الصندوق (كمدير المحفظة مثلاً)، مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح المثلى للصندوق ومالكي الوحدات فيه.

(ب) الإرشادات المتعلقة بالتصويت حول المسائل غير الروتينية:
يتم تناول المسائل غير الروتينية، بما في ذلك تلك المسائل المتعلقة بالأعمال الخاصة بالشركة أو تلك التي يطرحها المساهمون في الشركة على أساس كل حالة على حدة مع التركيز على التأثير المحتمل للتصويت على قيمة استثمارات الصندوق في الشركة.

وسوف يتم أيضا النظر في الإرشادات أعلاه والمتعلقة بالتصويت في المسائل الروتينية عند تقرير كيفية التصويت حول المسائل غير الروتينية.

(ج) التصويت على المسائل التي قد ينشأ عنها تضارب في المصالح:
عندما يؤدي تصويت مدير الصندوق أو وكيله على واحدة أو أكثر من المسائل الروتينية أو المسائل غير الروتينية المطروحة للتصويت في اجتماع جمعية عامة للشركة إلى نشوء تضارب محتمل في المصالح بين مدير الصندوق والصندوق، فإنه ولأجل تلافي تضارب المصالح أنف الذكر مع وضع مصالح الصندوق في المرتبة الأولى، فسوف يقوم مدير الصندوق بالخطوات التي تضمن أن التصويت قد تم:

1) وفقاً للقرار الاستثماري الخاص بالشخص المكلف بمسؤولية التصويت نيابة عن الصندوق **(كمدير المحفظة مثلاً)**، بحيث يكون غير متأثر بأي اعتبارات عدى تلك التي تصب في مصلحة الصندوق ومالكي وحداته.

2) خالياً من أي تأثير من قبل مدير الصندوق أي من الشركات التابعة له وبدون أخذ أي اعتبار لمصالح مدير الصندوق أو أي من الشركات التابعة له قبل مصلحة الصندوق ومالكي وحداته.

وفي جميع الأحوال، متى ما رأى الشخص المكلف بمسؤولية التصويت نيابة عن الصندوق ضرورة رفع المسألة التي قد ينشأ عنها تضارب بين مصالح مدير الصندوق والصندوق لمجلس إدارة الصندوق، سيقوم أعضاء مجلس إدارة الصندوق المستقلين بالأخذ بالاعتبار تلك المسألة والتوصية في شأنها، مع العلمً بأن القرار النهائي المتعلق بالتصويت يرجع للشخص المكلف بمسؤولية التصويت نيابة عن الصندوق.

(د) إدارة التصويت بالوكالة:

Classification: Internal

1) الالتزام بسياسة التصويت بالوكالة: يتم تزويد كل شخص أو كيان يعهد إليه بالتصويت بخصوص الأسهم المملوكة للصندوق في الشركات المدرجة بنسخة عن هذه السياسة ويتوقع منه التصويت وفقا لهذه السياسة في جميع الأوقات. في حال توقع أي شخص الانحراف عن السياسات المبينة هنا، سيقوم بالحصول على الموافقة المسبقة من مدير الصندوق قبل التصويت.
2) الاحتفاظ بسجل التصويت بالوكالة: سيتم الاحتفاظ بسجل بكافة التوكيلات التي تم استلامها وكافة الأصوات التي تم الإدلاء بها (بما في ذلك كيفية الإدلاء بتلك الأصوات) من قبل الشخص المكلف بمسؤولية التصويت نيابة عن الصندوق. يتم الاحتفاظ بسجل التصويت بالوكالة وعرضه على مجلس إدارة الصندوق خلال اجتماعاته.

(ه) <u>قرار التصويت أو عدم التصويت حول المسائل الروتينية أو غير الروتينية:</u>

يكون للشخص المسؤول عن الأسهم التي تمنح حق التصويت والمملوكة من قبل الصندوق حرية اختيار التصويت أو عدم التصويت حول المسائل الروتينية أو غير الروتينية، مع إيلاء العناية الواجبة لهذه السياسة والمصلحة المثلى للصندوق ومالكي الوحدات فيه. في الحالات التي يقرر فيها ذلك الشخص أن التصويت ليس في مصلحة مالكي الوحدات في الصندوق، أو في الحالات التي لا يؤدي فيها التصويت إلى إضافة أية قيمة، لن يكون هناك حاجة للتصويت.

(و) <u>طرق حضور الجمعيات والتصويت:</u>

تبعا للطرق المتوفرة، فقد يتم حضور أية جمعية و/أو التصويت على مسائلها **(من قبل مدير الصندوق أو وكيله)** بأحد الطرق التالية:
1) الحضور لموقع الجمعية والتصويت على مسائلها
2) الحضور لموقع الجمعية وعدم التصويت على مسائله
3) التصويت على مسائل الجمعية من خلال القنوات الالكترونية المعتمدة
4) الحضور و/أو التصويت بأية طرق معتمدة أخرى غير تلك المذكورة أعلاه.

Classification: Internal

ملحق (2)

الموضوعات التي تمت مناقشتها والقرارات الصادرة بشأنها بما في ذلك أداء الصندوق وتحقيق الصندوق لأهدافه:

1- التاريخ: 2024/11/21م الوقت: 1:00 مساءً – 2:00 مساءً الموقع: عبر منصة Microsoft Teams

وقائع الاجتماع:

1. مقدمة عن صندوق جامعة الملك خالد الوقفي:
   - ❖ أهداف وتاريخ تشغيل الصندوق، صافي سعر وحجم الصندوق ورسوم الإدارة
   - ❖ الجهات المنظمة وإطار العمل للصندوق
   - ❖ مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة
2. استعراض العقود والسياسات لصندوق جامعة الملك خالد الوقفي:
   - ❖ عقود الجوهرية والرسوم (المراجع الخارجي، أمين الحفظ، مزود المؤشر الاسترشادي)
   - ❖ سياسة الصندوق بالتصويت في الجمعيات العامة للشركات
   - ❖ السياسة الاستثمارية للصندوق وحدود الاستثمار
3. التوزيع الاستثماري والأداء للصندوق والاشتراكات:
   - ❖ مراحل بناء المحفظة الاستراتيجية (المدة المستغرقة لتخصيص كل فئة أصل) والتخصيص الحالي للصندوق (كما في نهاية شهر سبتمبر):
     - الأسهم: 34.49%
     - صفقات المرابحة وصناديق المرابحة وأسواق النقد: 39.37%
     - الصكوك: 15.84%
     - الصناديق العقارية المتداولة: 10.30%
     - استثمارات الملكية الخاصة ورأس المال الجريء: 0.00%
   - ❖ أبرز الصفقات التي تمت في منتجات الدخل الثابت كما تم استعراض عوائد التوزيعات لتلك المنتجات
   - ❖ أكبر مكونات محفظة الأسهم
   - ❖ الأداء منذ التأسيس للصندوق 1.61% والأداء منذ التأسيس للمؤشر الاسترشادي 5.87%
   - ❖ مجموع الاشتراكات للصندوق: 65,072,741 ريال سعودي، مبلغ 65,000,000 ريال سعودي من الجامعة ومبلغ 72,741 ريال سعودي من عملاء الإنماء للاستثمار

القرارات والتوصيات:

1. وافق المجلس على عقود الصندوق:
   - عقد المراجع الخارجي (شركة اللحيد واليحيى)
   - عقد أمين الحفظ (شركة نمو المالية)
   - عقد مزود المؤشر الاسترشادي (ايديل ريتنجز)
2. وافق المجلس على سياسة الصندوق بالتصويت في الجمعيات العامة للشركات
3. وافق المجلس على السياسة الاستثمارية للصندوق
4. أوصى المجلس بالتواصل مع المتبرعين واستعراض أثر تبرعهم على الجهة المستفيدة
5. أوصى المجلس بوضع حد أعلى على أوزان الاستثمارات من مصدر واحد في الصندوق لتفادي خطر التمركز

ملحق (3)

القوائم المالية

Classification: Internal

صندوق جامعة الملك خالد الوقفي
(مدار من قبل شركة الإنماء المالية)

القوائم المالية للفترة
من ٤ يونيو ٢٠٢٤ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

وتقرير المراجع المستقل

الفهرس

	الصفحة
تقرير المراجع المستقل	١ – ٢
قائمة المركز المالي	٣
قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر	٤
قائمة التدفقات النقدية	٥
قائمة التغيرات في حقوق الملكية	٦
إيضاحات حول القوائم المالية	٧ – ٢٠

اللحيد واليحيى محاسبون قانونيون
شركة ذات مسؤولية محدودة
س.ت: 1010468314 - رأس المال 100,000 ريال مدفوع بالكامل
المملكة العربية السعودية، الرياض طريق الملك فهد
حي المحمدية جراند تاور الدور 12

تقرير المراجع المستقل
إلى مالكي الوحدات في صندوق جامعة الملك خالد الوقفي
(مدار من قبل شركة الإنماء المالية)

الرأي
لقد راجعنا القوائم المالية لصندوق جامعة الملك خالد الوقفي ("الصندوق") المدار من قبل شركة الإنماء المالية ("مدير الصندوق")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وقوائم الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية للفترة من ٤ يونيو ٢٠٢٤ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.

في رأينا، أن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للصندوق كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للفترة من ٤ يونيو ٢٠٢٤ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والمعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي
تمت مراجعتنا وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية في تقريرنا. إننا مستقلون عن الصندوق وفقا للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية)، المعتمد في المملكة العربية السعودية، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية للصندوق، كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقا لذلك الميثاق. باعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للصندوق لعام ٢٠٢٤
إن مدير الصندوق هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في التقرير السنوي للصندوق لعام ٢٠٢٤، بخلاف القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات حولها. ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي للصندوق لعام ٢٠٢٤ متوفر لنا بعد تاريخ تقرير مراجع الحسابات.

لا يغطي رأينا حول القوائم المالية تلك المعلومات الأخرى، ولا نُبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي حولها.

وبخصوص مراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المشار إليها أعلاه عند توفرها، وعند القيام بذلك يتم الأخذ في الحسبان ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية، أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرفة بشكل جوهري.

وعندما نقرأ التقرير السنوي للصندوق لعام ٢٠٢٤، إذا تبين لنا وجود تحريف جوهري، فإننا نكون مطالبين بالإبلاغ عن الأمر للمكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات مدير الصندوق والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية
إن مدير الصندوق مسؤول عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، وأحكام لائحة صناديق الاستثمار المعمول بها الصادرة عن مجلس إدارة هيئة السوق المالية وشروط وأحكام الصندوق، وعن الرقابة الداخلية التي يراها مدير الصندوق ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من تحريفٍ جوهري ناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن مدير الصندوق مسؤول عن تقويم مقدرة الصندوق على الاستمرار في العمل وفقا لمبدأ الاستمرارية والإفصاح حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، وتطبيق مبدأ الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى مدير الصندوق لتصفية الصندوق أو إيقاف عملياته أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقرير المالي في الصندوق.

اللحيد واليحيى محاسبون قانونيون
شركة ذات مسؤولية محدودة
س.ت: 1010468314 - رأس المال 100,000 ريال مدفوع بالكامل
المملكة العربية السعودية، الرياض طريق الملك فهد
حي المحمدية جراند تاور الدور 12

تقرير المراجع المستقل (تتمة)
إلى مالكي الوحدات في صندوق جامعة الملك خالد الوقفي
(مدار من قبل شركة الإنماء المالية)

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريفٍ جوهري ناتج عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن تحريفٍ جوهري موجود. يمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد جوهرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان بشكل معقول يمكن توقع أنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما نقوم بـ:

- تحديد وتقويم مخاطر وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ، أو تزوير، أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقا للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للصندوق.

- تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مدير الصندوق.

- استنتاج مدى ملائمة تطبيق مدير الصندوق لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الصندوق على الاستمرار في العمل وفقا لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما تبين لنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، نقوم بتعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا عن المراجعة. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الصندوق عن الاستمرار في أعماله كمنشأة مستمرة.

- تقويم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة - من بين أمور أخرى - بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

عن اللحيد واليحيى محاسبون قانونيون

صالح عبد الله اليحيى
محاسب قانوني
ترخيص رقم (٤٧٣)

الرياض: ٢٦ رمضان ١٤٤٦هـ
(٢٦ مارس ٢٠٢٥)

قائمة المركز المالي
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

	إيضاح	ريال سعودي
الموجودات		
رصيد لدى البنك		٢٣٨,٣٠٧
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٥	٣٦,٣٠٧,٠٧٦
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	٦	٢٦,٦١٨,٠٣٣
دفعة مقدمة لقاء الاستحواذ على موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٥	٣,٣٩١,٩٦٧
مبالغ مستحقة القبض لقاء استبعاد موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة		١٨٩,٧٢٠
إجمالي الموجودات		٦٦,٧٤٥,١٠٣
المطلوبات وحقوق الملكية		
المطلوبات		
مصاريف مستحقة الدفع ومطلوبات متداولة أخرى	٧	١٢٨,٦٠٨
إجمالي المطلوبات		١٢٨,٦٠٨
حقوق الملكية		
صافي الموجودات العائدة لمالكي الوحدات القابلة للاسترداد		٦٦,٦١٦,٤٩٥
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية		٦٦,٧٤٥,١٠٣
وحدات مصدرة قابلة للاسترداد (بالعدد)		٦,٥٠٧,٥١٤
صافي قيمة الموجودات العائد إلى مالكي الوحدات (بالريال السعودي)		١٠,٢٤

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٥ جزءًا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر
للفترة من ٢١ مايو ٢٠٢٤ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

	إيضاح	ريال سعودي
الدخل		
دخل من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٥	١,٠٦٥,٧٣٠
دخل عمولة خاصة		٨٣٨,٩٠٧
توزيعات أرباح		٨٩,٤٠٦
إجمالي الدخل		١,٩٩٤,٠٤٣
المصاريف		
أتعاب إدارة	٨	(٣٢٦,٥٥٩)
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	٦	(١٧,٦٥٢)
مصاريف أخرى		(١٠٨,٨١٢)
إجمالي المصاريف		(٤٥٣,٠٢٣)
صافي دخل الفترة		١,٥٤١,٠٢٠
الدخل الشامل الآخر		-
إجمالي الدخل الشامل للفترة		١,٥٤١,٠٢٠

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ١٥ جزءًا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

	ريال سعودي
الأنشطة التشغيلية	
صافي دخل الفترة	١,٥٤١,٠٢٠
التعديلات لـ:	
دخل من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	(١,٠٦٥,٧٣٠)
دخل عمولة خاصة	(٨٣٨,٩٠٧)
توزيعات أرباح	(٨٩,٤٠٦)
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	١٧,٦٥٢
	(٤٣٥,٣٧١)
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:	
زيادة في الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	(٣٥,٢٤١,٣٤٦)
زيادة في الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة	(٢٥,٩٧٠,٤٣٦)
زيادة في الدفعة المقدمة لقاء الاستحواذ على موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	(٣,٣٩١,٩٦٦)
زيادة في مبالغ مستحقة القبض لقاء استبعاد موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	(١٨٩,٧٢٠)
زيادة في المصاريف المستحقة الدفع والمطلوبات المتداولة الأخرى	١٢٨,٦٠٨
	(٦٥,١٠٠,٢٣١)
دخل عمولة خاصة مستلمة	١٧٣,٦٥٧
توزيعات أرباح مستلمة	٨٩,٤٠٦
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية	(٦٤,٨٣٧,١٦٨)
النشاط التمويلي	
متحصلات من الوحدات المصدرة	٦٥,٠٧٥,٤٧٥
صافي التدفقات النقدية من النشاط التمويلي	٦٥,٠٧٥,٤٧٥
الرصيد لدى البنك في نهاية الفترة	٢٣٨,٣٠٧

قائمة التغيرات في حقوق الملكية
للفترة من ٢١ مايو ٢٠٢٤ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

ريال سعودي

الدخل الشامل:	
صافي دخل الفترة	١,٥٤١,٠٢٠
الدخل الشامل الأخر للفترة	-
إجمالي الدخل الشامل للفترة	١,٥٤١,٠٢٠
التغير من معاملات الوحدات	
متحصلات من الوحدات المصدرة	٦٥,٠٧٥,٤٧٥
صافي التغير من معاملات الوحدات	٦٥,٠٧٥,٤٧٥
حقوق الملكية في نهاية الفترة	٦٦,٦١٦,٤٩٥

معاملات الوحدات القابلة للاسترداد

فيما يلي ملخصاً لمعاملات الوحدات القابلة للاسترداد خلال الفترة:

	وحدات
وحدات مصدرة خلال الفترة	٦,٥٠٧,٥١٤
الوحدات في نهاية الفترة	٦,٥٠٧,٥١٤

١- التأسيس والأنشطة

صندوق جامعة الملك خالد الوقفي ("الصندوق") هو صندوق استثماري مفتوح عام ومتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية أنشئ بموجب اتفاق بين شركة الإنماء المالية ("مدير الصندوق")، شركة تابعة لمصرف الإنماء ("المصرف")، وجامعة الملك خالد ("الجهة المستفيدة") وفقًا للوائح الصادرة عن هيئة السوق المالية.

يهدف الصندوق إلى تعزيز الدور التنموي لجامعة الملك خالد المرخص من قبل الهيئة العامة للأوقاف من خلال تنمية الأصول الموقوفة للصندوق واستثمارها وحمايتها من الاندثار بما يحقق مبدأ التكافل الاجتماعي ويعود بالنفع على مصارف الوقف والأصل الموقوف، حيث يستقبل مدير الصندوق مبالغ الاشتراك من المشتركين (الواقفين) ويستثمرها بهدف تحقيق نمو في رأس المال الموقوف، ويتم توزيع نسبة من العوائد المحققة (غلة الوقف) مره واحدة على الأقل بشكل سنوي على جامعة الملك خالد ليتم صرفها على مصارف الوقف المحددة. وتلتزم الجهة المستفيدة بصرف غلة الوقف على التعليم، والبحث، والابتكار.

وقد منحت هيئة السوق المالية الموافقة على تأسيس الصندوق بتاريخ ١٦ شعبان ١٤٤٥هـ (الموافق ٢٦ فبراير ٢٠٢٤). وبدأ الصندوق عملياته بتاريخ ١٣ ذو القعدة ١٤٤٥هـ (الموافق ٤ يونيو ٢٠٢٤). كما حصل الصندوق أيضًا على موافقة الهيئة العامة للأوقاف بتاريخ ١٢ جمادى الآخرة ١٤٤٥هـ (الموافق ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٣) بشأن جمع الاشتراكات العامة للوقف. يعتبر مدير الصندوق، عند التعامل مع مالكي الوحدات، الصندوق كوحدة محاسبية مستقلة. وبناءً عليه، يقوم مدير الصندوق بإعداد قوائم مالية منفصلة للصندوق. علاوة على ذلك، فإن جامعة الملك خالد هي المالك الفعلي لموجودات الصندوق.

يُدار الصندوق من قبل شركة الإنماء المالية ("مدير الصندوق")، وهي شركة مساهمة مقفلة مسجلة بموجب السجل التجاري رقم ١٠١٠٢٦٩٧٦٤، ومرخصة من قبل هيئة السوق المالية ("الهيئة") بالمملكة العربية السعودية بموجب الترخيص رقم ٠٩١٣٤-٣٧.

إن مدير الصندوق مسؤول عن الإدارة العامة لأنشطة الصندوق. كما يمكن لمدير الصندوق إبرام اتفاقيات مع المؤسسات الأخرى لتقديم الخدمات الاستثمارية أو خدمات الحفظ أو الخدمات الإدارية الأخرى نيابة عن الصندوق.

قام الصندوق بتعيين شركة نمو المالية للاستشارات المالية ("أمين الحفظ") للعمل كأمين حفظ للصندوق. يتم دفع أتعاب الحفظ من قبل الصندوق. يمتلك أمين الحفظ ٩٩٪ من الحصص في الشركة ذات الغرض الخاص، ويمتلك مدير الصندوق ١٪ من الحصص.

٢- اللوائح النظامية

يخضع الصندوق للائحة صناديق الاستثمار ("اللائحة") الصادرة من قبل هيئة السوق المالية والتي تنص على المتطلبات التي يتعين على جميع صناديق الاستثمار العاملة في المملكة العربية السعودية اتباعها.

٣- المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية

٣-١ *أسس الإعداد*

تم إعداد هذه القوائم المالية للصندوق وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (يشار إليها فيما يلي بـ "المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية").

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقًا لمبدأ التكلفة التاريخية باستخدام أساس الاستحقاق المحاسبي، باستثناء الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

قام مدير الصندوق بإعداد القوائم المالية على أساس استمراره في العمل كمنشأة مستمرة.

يقوم الصندوق بعرض قائمة المركز المالي الخاصة به وفقًا لترتيب السيولة بناءً على نية مدير الصندوق وقدرته على استرداد/تسوية غالبية الموجودات/المطلوبات لبنود القوائم المالية المقابلة. تم عرض تحليل بشأن استرداد أو تسوية الموجودات والمطلوبات المالية خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ إعداد القوائم المالية (متداولة) وأكثر من ١٢ شهراً بعد تاريخ إعداد القوائم المالية (غير متداولة) في الإيضاح (١٠).

٣- المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية (تتمة)

٣-١ أسس الإعداد (تتمة)

يتطلب إعداد القوائم المالية استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. كما يتطلب من مدير الصندوق ممارسة الأحكام عند تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق. وقد تم الإفصاح عن النواحي التي تتضمن درجة عالية من الأحكام أو التعقيد أو النواحي التي تكون فيها الافتراضات والتقديرات هامة للقوائم المالية في الإيضاح (٤).

٣-٢ المعايير والتعديلات الصادرة وغير سارية المفعول بعد

فيما يلي بيانًا بالمعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد حتى تاريخ إصدار القوائم المالية للصندوق. يعتزم الصندوق تطبيق هذه المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة، إذا ينطبق ذلك، عند سريانها والمعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

المعايير/ التعديلات على المعايير / التفسيرات	تاريخ السريان
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي (٢١): عدم القابلية للصرف	١ يناير ٢٠٢٥
التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) والمعيار الدولي للتقرير المالي (٧): تصنيف وقياس الأدوات المالية	١ يناير ٢٠٢٦
المعيار الدولي للتقرير المالي (١٨): العرض والإفصاحات في القوائم المالية	١ يناير ٢٠٢٧
المعيار الدولي للتقرير المالي (١٩): الشركات التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة: الإفصاحات	١ يناير ٢٠٢٧

٣-٣ النقدية وشبه النقدية

تشتمل النقدية وشبه النقدية على النقد لدى البنك والاستثمارات قصيرة الأجل الأخرى عالية السيولة، إن وجدت، بفترات استحقاق أصلية قدرها ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الشراء.

٣-٤ الأدوات المالية – الإثبات الأولي والقياس اللاحق

الأداة المالية هي عبارة عن عقد ينشأ عنه أصل مالي لمنشأة ما ومطلوبات مالية أو أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى.

١) الموجودات المالية

الإثبات الأولي والقياس

يتم إثبات/ التوقف عن إثبات كافة العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء أو بيع الموجودات المالية بتاريخ التداول (أي التاريخ الذي يقوم فيه الصندوق بتنفيذ شراء أو بيع الموجودات). إن العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء أو بيع الموجودات المالية هي التي تتطلب تسوية الموجودات خلال الفترة الزمنية التي تنص عليها الأنظمة أو تلك المتعارف عليها في السوق.

يتم في الأصل إثبات الموجودات والمطلوبات المالية (بما في ذلك الموجودات والمطلوبات المخصصة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل) بتاريخ التداول الذي يصبح فيه الصندوق طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.

يتم قياس الموجودات المالية والمطلوبات المالية في الأصل بالقيمة العادلة. كما أن تكاليف المعاملات المتعلقة مباشرة بشراء الموجودات المالية أو المطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يتم إثباتها مباشرة ضمن الربح أو الخسارة. بالنسبة لكافة الموجودات المالية والمطلوبات المالية الأخرى، يتم إضافة تكاليف المعاملات أو خصمها من القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية عند الإثبات الأولي، حسبما هو ملائم.

القياس اللاحق

لأغراض القياس اللاحق لها، تصنف الموجودات المالية إلى الفئات التالية:

- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة

تقاس الموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة لاحقًا باستخدام طريقة العمولة الفعلية، وتخضع لاختبار الانخفاض في القيمة. يتم إثبات الأرباح أو الخسائر ضمن الربح أو الخسارة عند التوقف عن إثبات الأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته. تشتمل الموجودات المالية للصندوق المدرجة بالتكلفة المطفأة على الرصيد لدى البنك والاستثمارات في ودائع المرابحة والصكوك والدفعات المقدمة للاستحواذ على موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

٣- المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية (تتمة)

٣-٤ *الأدوات المالية – الإثبات الأولي والقياس اللاحق (تتمة)*

١) *الموجودات المالية (تتمة)*

الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تقيد الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في قائمة المركز المالي بالقيمة العادلة، ويدرج صافي التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الربح أو الخسارة. تشتمل هذه الفئة على الاستثمارات في الأسهم المتداولة ووحدات الصناديق الاستثمارية.

التوقف عن الإثبات

يتم التوقف عن إثبات الأصل المالي (أو، إذ ينطبق ذلك، جزء منه أو جزء من مجموعة من موجودات مالية مشابهة) (أي استبعاده من قائمة المركز المالي للصندوق) عند:

- انتهاء الحقوق المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصل، أو
- قيام الصندوق بتحويل حقوق استلام التدفقات النقدية من الأصل أو التعهد بسداد التدفقات النقدية المستلمة بالكامل إلى طرف اخر دون أي تأخير وفق "ترتيبات فورية" وإذا ما (أ) قام الصندوق بتحويل كافة المخاطر والمنافع المصاحبة للأصل، أو (ب) لم يقم الصندوق بالتحويل أو الإبقاء على معظم المنافع والمخاطر المصاحبة للأصل، ولكن قام بتحويل السيطرة على الأصل.

وفي الحالات التي يقوم فيها الصندوق بتحويل حقوق استلام التدفقات النقدية من الأصل أو إبرام اتفاقية ترتيبات فورية، فإنه يجب عليه تقويم فيما إذا ولأي مدى قام بالاحتفاظ بالمنافع والمخاطر المصاحبة للملكية. وفي الحالات التي لا يتم فيها تحويل أو الإبقاء على معظم المخاطر والمنافع المصاحبة للأصل أو لم يتم فيها تحويل السيطرة على الأصل، يستمر الصندوق في إثبات الأصل بقدر ارتباط الصندوق المستمر به. وفي تلك الحالة، يقوم الصندوق أيضاً بإثبات المطلوبات المصاحبة لها. يتم قياس الموجودات المحولة والمطلوبات المصاحبة لها وفق نفس الأساس الذي يعكس الحقوق والالتزامات التي أبقى عليها الصندوق.

الانخفاض في القيمة

يأخذ الصندوق بعين الاعتبار مجموعة كبيرة من المعلومات عند تقييم مخاطر الائتمان وقياس خسائر الائتمان المتوقعة، بما في ذلك الأحداث السابقة والظروف الحالية والتوقعات المعقولة والمؤيدة التي تؤثر على إمكانية التحصيل المتوقعة للتدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية.

عند تطبيق طريقة المعلومات المستقبلية، يتم التمييز بين:

- الأدوات المالية التي لم تنخفض جودتها الائتمانية بصورة جوهرية منذ الإثبات الأولي أو التي لها مخاطر ائتمان منخفضة ("المرحلة ١")،
- الأدوات المالية التي انخفضت جودتها الائتمانية بصورة جوهرية منذ الإثبات الأولي ومخاطرها الائتمانية غير منخفضة ("المرحلة ٢")، و
- تغطي ("المرحلة ٣") الموجودات المالية التي يوجد بشأنها دليل موضوعي على وقوع الانخفاض في القيمة بتاريخ إعداد القوائم المالية. ومع ذلك، لا تقع أي من الموجودات المالية للصندوق ضمن هذه الفئة.

يتم إثبات "خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرًا" للفئة الأولى، بينما يتم إثبات "خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر" للفئتين الثانية والثالثة. ويتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة باستخدام تقدير مرجح بالاحتمالات لخسائر الائتمان على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

بالنسبة للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة، يقوم الصندوق بتطبيق طريقة تبسيط المخاطر الائتمانية المنخفضة. وبتاريخ إعداد كل قوائم مالية، يقوم الصندوق بتقويم ما إذا كانت الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة تنطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة باستخدام كافة المعلومات المعقولة والمؤيدة المتوفرة دون تكلفة أو جهد غير مبررين. وعند إجراء هذا التقويم، يقوم الصندوق بإعادة تقويم التصنيف الائتماني الداخلي للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة. إضافة إلى ذلك، يأخذ الصندوق بعين الاعتبار حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان عندما يتأخر سداد الدفعات التعاقدية لمدة تزيد عن ٣٠ يومًا.

تشتمل الموجودات المالية للصندوق المدرجة بالتكلفة المطفأة على الرصيد لدى البنك وودائع المرابحة والصكوك والدفعات المقدمة للاستحواذ على موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. تتمثل سياسة الصندوق في قياس خسائر الائتمان المتوقعة المتعلقة بمثل هذه الأدوات على أساس ١٢ شهرًا. ومع ذلك، عند حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ نشأتها، فإنه يتم تحديد المخصص على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر. يستخدم الصندوق تصنيفات من وكالة تصنيف ائتماني معتمدة لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان المتعلقة بأداة الدين قد زادت بشكل جوهري ولتقدير خسائر الائتمان المتوقعة.

٣- المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية (تتمة)

٣-٤ *الأدوات المالية – الإثبات الأولي والقياس اللاحق (تتمة)*

٢) *المطلوبات المالية*

الإثبات الأولي والقياس

تشتمل المطلوبات المالية الخاصة بالصندوق على الرسوم الإدارية وأتعاب الإدارة المستحقة والمطلوبات الأخرى. يتم، في الأصل، إثبات كافة المطلوبات المالية بالقيمة العادلة. وبالنسبة للذمم الدائنة، يتم إظهارها بعد خصم تكاليف المعاملات المتعلقة بها مباشرةً.

القياس اللاحق

لأغراض القياس اللاحق، تصنف المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة:

المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة

تشتمل هذه الفئة على كافة المطلوبات المالية بخلاف تلك المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. تتعلق هذه الفئة كثيرًا بالصندوق. بعد الاثبات الأولي لها، تقاس المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل العمولة الفعلي. يتم إثبات الأرباح والخسائر في الربح أو الخسارة عند التوقف عن إثبات المطلوبات وكذلك من خلال عملية إطفاء معدل العمولة الفعلي. تحسب التكلفة المطفأة بعد الأخذ بعين الاعتبار العلاوة أو الخصم عند الشراء وكذلك الأتعاب أو التكاليف التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل العمولة الفعلي. ويدرج إطفاء معدل العمولة الفعلي كتكاليف تمويل في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر.

التوقف عن الإثبات

يتم التوقف عن اثبات المطلوبات المالية عند سداد الالتزام المحدد في العقد أو إلغائه أو انتهاء مدته. وفي حالة تبديل الالتزامات المالية بأخرى من نفس الجهة المقرضة بشروط مختلفة تماماً أو بتعديل شروط الالتزامات الحالية بشكل جوهري، عندئذ يتم اعتبار مثل هذا التبديل أو التعديل كتوقف عن اثبات الالتزامات الأصلية واثبات التزامات جديدة. يتم اثبات الفرق بين القيم الدفترية المعنية في قائمة الربح أو الخسارة.

٣) *مقاصة الأدوات المالية*

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويدرج الصافي في قائمة المركز المالي وذلك فقط عند وجود حق نظامي ملزم لتسوية المبالغ التي تم إثباتها، وعند وجود نية لتسوية الموجودات مع المطلوبات على أساس الصافي أو بيع الموجودات وتسديد المطلوبات في آن واحد. ولا ينطبق ذلك عموما على اتفاقيات المقاصة الرئيسية مالم يتعثر أحد أطراف الاتفاقية، ويتم عرض الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة بالإجمالي في قائمة المركز المالي.

٣-٥ *قياس القيمة العادلة*

يقوم الصندوق بقياس الأدوات المالية مثل الأسهم المتداولة ووحدات الصناديق الاستثمارية بالقيمة العادلة بتاريخ كل قائمة مركز مالي.

إن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه عند بيع موجودات ما أو دفعه عند تحويل مطلوبات ما بموجب معاملة نظامية بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة إلى افتراض أن معاملة بيع الموجودات أو تحويل المطلوبات تتم إما:

- في السوق الرئيسي للموجودات أو المطلوبات، أو
- في حالة عدم وجود السوق الرئيسي، في أكثر الأسواق فائدة للموجودات أو المطلوبات.

تقاس القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات بافتراض أن المتعاملين في السوق سيستفيدون عند تسعير الموجودات والمطلوبات وأنهم يسعون لتحقيق أفضل مصالحهم الاقتصادية.

يستخدم الصندوق طرق تقويم ملائمة وفقاً للظروف، وتتوفر بشأنها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة وزيادة استخدام المدخلات القابلة للملاحظة وتقليل استخدام المدخلات غير القابلة للملاحظة.

٣- المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية (تتمة)

٣-٥ *قياس القيمة العادلة (تتمة)*

تصنف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو الافصاح عنها في القوائم المالية ضمن التسلسل الهرمي لمستويات القيمة العادلة. المذكورة أدناه وعلى أساس مدخلات المستوى الأدنى الهامة لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى ١ : الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة.
- المستوى ٢ : طرق تقويم تعتبر مدخلات المستوى الأدنى - الهامة لقياس القيمة العادلة - قابلة للملاحظة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- المستوى ٣ : طرق تقويم تعتبر مدخلات المستوى الأدنى - الهامة لقياس القيمة العادلة - غير قابلة للملاحظة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم إثباتها في القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل متكرر، يقوم الصندوق بالتأكد فيما إذا تم التحويل بين التسلسل الهرمي لمستويات القيمة العادلة وذلك بإعادة تقويم التصنيف (على أساس مدخلات المستوى الأدنى الهامة لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل سنة مالية. يقوم الصندوق بتحديد السياسات والإجراءات لكل من قياس القيمة العادلة المتكرر وقياس القيمة العادلة غير المتكرر.

وبتاريخ إعداد كل قوائم مالية، يقوم الصندوق بتحليل التغيرات في قيمة الموجودات والمطلوبات المراد إعادة قياسها أو إعادة تقويمها طبقاً للسياسات المحاسبية للصندوق. ولأغراض هذا التحليل، يقوم الصندوق بالتحقق من المدخلات الرئيسية المطبقة في آخر تقييم وذلك بمطابقة المعلومات المستخدمة في احتساب التقييم مع العقود والمستندات ذات العلاقة الأخرى. كما يقوم الصندوق أيضًا بمقارنة التغيرات في القيمة العادلة لكل فئة من فئات الموجودات والمطلوبات مع المصادر الخارجية ذات العلاقة لتحديد ما إذا كان التغير معقولاً.

ولغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قام الصندوق بتحديد فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الموجودات والمطلوبات والتسلسل الهرمي لمستويات قياس القيمة العادلة المذكورة أعلاه. إن الإفصاحات المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية، التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو التي تم الإفصاح عن القيمة العادلة لها، تمت مناقشتها في إيضاح (٥).

٣-٦ *الوحدات القابلة للاسترداد*

تصنف الوحدات القابلة للاسترداد كأدوات حقوق ملكية عند:

- استحقاق مالك الوحدات القابلة للاسترداد حصة تناسبية في صافي موجودات الصندوق في حالة تصفية الصندوق.
- تصنيف الوحدات القابلة للاسترداد ضمن فئة الأدوات المالية التي يتم ردها بعد كافة فئات الأدوات المالية الأخرى.
- وجود خصائص مماثلة لكافة الوحدات القابلة للاسترداد المصنفة ضمن فئة الأدوات المالية التي يتم ردها بعد كافة فئات الأدوات المالية الأخرى.
- عدم تضمن الوحدات القابلة للاسترداد أي تعهدات تعاقدية لتسليم النقدية أو أصل مالي اخر بخلاف حقوق المالك في حصة تناسبية في صافي موجودات الصندوق.
- تحديد إجمالي التدفقات النقدية المتوقعة المتعلقة بالوحدات القابلة للاسترداد على مدى عمر الأداة المالية بصورة جوهرية على أساس الربح أو الخسارة أو التغير في صافي الموجودات المثبت أو التغير في القيمة العادلة لصافي الموجودات المثبت وغير المثبت للصندوق على مدى عمر الأداة المالية.

بالإضافة إلى الوحدات القابلة للاسترداد، والتي تتضمن كافة الخصائص أعلاه، فإنه يجب ألا يكون لدى الصندوق أدوات مالية أخرى أو عقد يشتمل على:

- إجمالي التدفقات النقدية المحدد بصورة جوهرية على أساس الربح أو الخسارة أو التغير في صافي الموجودات المثبت أو التغير في القيمة العادلة لصافي الموجودات المثبت وغير المثبت للصندوق.
- الأثر الناتج عن التقييد أو التحديد الجوهري للعائد المتبقي للوحدات القابلة للاسترداد.

يقوم الصندوق بصورة مستمرة بتقويم تصنيف الوحدات القابلة للاسترداد. وفي حالة توقف الوحدات القابلة للاسترداد عن امتلاك كافة الخصائص أو الوفاء بكافة الشروط المنصوص عليها لكي يتم تصنيفها كحقوق ملكية، فإن الصندوق سيقوم بإعادة تصنيفها كمطلوبات مالية وقياسها بالقيمة العادلة بتاريخ إعادة التصنيف، مع إثبات أي فروقات ناتجة عن القيمة الدفترية السابقة في صافي الموجودات العائدة لمالكي الوحدات. وفي حالة امتلاك الوحدات القابلة للاسترداد كافة الخصائص لاحقاً واستيفائها لشروط تصنيفها كحقوق ملكية، فإن الصندوق سيقوم بإعادة تصنيفها كأدوات حقوق ملكية وقياسها بالقيمة الدفترية للمطلوبات بتاريخ إعادة التصنيف.

٣- المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية (تتمة)

٣-٦ *الوحدات القابلة للاسترداد (تتمة)*

يتم المحاسبة عن عملية إصدار وشراء وإلغاء الوحدات القابلة للاسترداد كمعاملات حقوق ملكية. لا يتم إثبات أي ربح أو خسارة في قائمة الدخل الشامل عند شراء وإصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالصندوق.

٣-٧ *صافي قيمة الموجودات لكل وحدة*

يتم احتساب صافي قيمة الموجودات لكل وحدة والمفصح عنه في قائمة المركز المالي وذلك بقسمة صافي قيمة موجودات الصندوق على عدد الوحدات المصدرة في نهاية السنة.

٣-٨ *أتعاب الإدارة وأتعاب الحفظ والمصاريف الأخرى*

يتم تحميل أتعاب الإدارة والرسوم الإدارية وأتعاب الحفظ والمصاريف الأخرى بالأسعار/ المبالغ المحددة في الشروط والأحكام الخاصة بالصندوق.

٣-٩ *الزكاة وضريبة الدخل*

إن الصندوق ليس مسؤولاً عن سداد أية زكاة أو ضريبة دخل، حيث يعتبر ذلك من مسؤولية مالكي الوحدات، وعليه لم يجنب لها مخصص في هذه القوائم المالية المرفقة.

٣-١٠ *إثبات الإيرادات*

يتم اثبات الايرادات بالقدر الذي يحتمل أن يتدفق عنه منافع اقتصادية للصندوق، وأنه يمكن قياس الايرادات بشكل موثوق به وذلك بصرف النظر عن التاريخ الذي يتم فيه السداد. تقاس الإيرادات بالقيمة العادلة للعوض المستلم، باستثناء الخصومات والضرائب.

يتم احتساب دخل العمولة الخاصة على الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة مثل الصكوك وودائع المرابحة باستخدام أساس العائد الفعلي ويتم إثباته في قائمة الربح أو الخسارة . ويتم احتساب دخل العمولة الخاصة من خلال تطبيق معدل العمولة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي، باستثناء الموجودات المالية التي انخفض مستواها الائتماني لاحقاً. وبالنسبة للموجودات المالية ذات المستوى الائتماني المنخفض، يتم تطبيق معدل العمولة الخاصة الفعلي على صافي القيمة الدفترية للموجودات المالية، أي بعد خصم مخصص الخسارة.

تحدد الأرباح الناتجة عن استبعاد الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة على أساس المتوسط المرجح.

تشتمل الأرباح والخسائر غير المحققة على التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة للسنة والناتجة عن عكس قيد الأرباح والخسائر غير المحققة الخاصة بالأدوات المالية للسنة السابقة والتي تم تحقيقها خلال فترة إعداد القوائم المالية.

يتم إثبات توزيعات الأرباح في قائمة الربح أو الخسارة عند الإعلان عنها (أي عند الإقرار بأحقية الصندوق في استلامها).

٤- التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد القوائم المالية للصندوق، طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، استخدام التقديرات والافتراضات التي قد تؤثر على أرصدة الموجودات والمطلوبات المسجلة والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ إعداد القوائم المالية ومبالغ الإيرادات والمصاريف المصرح عنها خلال السنة. يتم تقويم التقديرات والأحكام بصورة مستمرة وذلك بناءً على الخبرة السابقة وعوامل أخرى تشتمل على توقعات للأحداث المستقبلية والتي يعتقد بأنها معقولة وفقاً للظروف. يقوم الصندوق بإجراء التقديرات والافتراضات بشأن المستقبل. وقد تختلف التقديرات المحاسبية الناتجة عن ذلك عن النتائج الفعلية ذات العلاقة.

وفيما يلي النواحي الهامة التي استخدمت فيها الإدارة التقديرات والافتراضات أو التي مارست فيها الأحكام:

مبدأ الاستمرارية

قام مجلس الإدارة بالتعاون مع مدير الصندوق بإجراء تقويم لمقدرة الصندوق على الاستمرار في العمل وفقًا لمبدأ الاستمرارية، وهما على قناعة بأن الصندوق لديه الموارد الكافية للاستمرار في العمل في المستقبل المنظور. علاوة على ذلك، ليس لدى مدير الصندوق أي علم بعدم تأكد جوهري قد يثير شكوكاً حول مقدرة الصندوق على الاستمرار في العمل وفقًا لمبدأ الاستمرارية. وعليه، تم إعداد هذه القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

٤- التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة (تتمة)

الانخفاض في قيمة الأدوات المالية

يتطلب قياس خسائر الائتمان المتوقعة، إجراء الأحكام، وعلى وجه الخصوص، تقدير المبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيمة الضمانات للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة عند تحديد خسائر الانخفاض في القيمة وتقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. تخضع هذه التقديرات لعدد من العوامل والتغيرات التي ينتج عنها مستويات مختلفة للمخصصات.

يتطلب الأمر أيضًا إبداء عدد من الأحكام الهامة عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة مثل:

١) تحديد معايير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان،
٢) اختيار النماذج والافتراضات الملائمة لقياس خسائر الائتمان المتوقعة،
٣) وضع عدد من التصورات المستقبلية والأوزان النسبية لها وذلك لكل منتج/ سوق وخسائر الائتمان المتوقعة المصاحبة لها، و
٤) تحديد مجموعات من الموجودات المالية المماثلة لغرض قياس خسائر الائتمان المتوقعة.

قياس القيمة العادلة

يقوم الصندوق بقياس استثماراته في الأسهم المتداولة ووحدات الصناديق الاستثمارية بالقيمة العادلة بتاريخ إعداد كل قوائم مالية. القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه عند بيع موجودات ما أو دفعه عند تحويل مطلوبات ما بموجب معاملة نظامية بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس. يحدد قياس القيمة العادلة بافتراض أن معاملة بيع الموجودات أو تحويل المطلوبات قد تمت إما في السوق الرئيسي للموجودات أو المطلوبات، أو في حالة عدم وجود السوق الرئيسي، في أكثر الأسواق فائدة للموجودات والمطلوبات. إن الأسواق الرئيسية أو الأسواق الأكثر فائدة يجب أن تكون قابلة للوصول إليها من قبل الصندوق. تقاس القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات بافتراض أن المتعاملين في السوق سيستفيدون عند تسعير الموجودات والمطلوبات وأنهم يسعون لتحقيق أفضل مصالحهم الاقتصادية.

بالنسبة لكافة الأدوات المالية غير المتداولة في سوق نشط، إن وجدت، يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام طرق التقويم التي تبدو ملائمة وفقاً للظروف. تشتمل طرق التقويم على طريقة السوق (أي، استخدام آخر معاملات تمت في السوق وفقاً لشروط التعامل العادل، والمعدلة عند الضرورة، والرجوع إلى القيمة السوقية الحالية للأدوات الأخرى المماثلة) وطريقة الدخل (أي تحليل التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات مما يزيد من استخدام بيانات السوق المتاحة والمزيدة قدر الإمكان).

يقوم الصندوق بقياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة بتاريخ كل قائمة مركز مالي. يمتلك الصندوق استثمارات أسهم متداولة في صناديق عامة وخاصة والتي يتم تقييمها بالقيمة العادلة باستخدام السعر السائد في السوق وصافي قيمة الموجودات، على التوالي، كما بتاريخ إعداد القوائم المالية. تم الإفصاح عن القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية في الإيضاح (٥).

٥- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تتكون الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة من استثمارات في أسهم متداولة واستثمارات في وحدات صناديق عامة استثمارية وصناديق استثمار عقاري، مبينة أدناه، مسجلة في المملكة العربية السعودية.

	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
	التكلفة (ريال سعودي)	*القيمة السوقية (ريال سعودي)*
محفظة أسهم تقديرية (١)	٢١,٤٣٥,٠٣٠	٢٢,٠٤٢,١٥٦
صناديق عامة	٧,٢٢٤,٥٧٦	٧,٤٣٩,٣٣٠
صناديق استثمار عقاري (ريت)	٦,٧٤١,٠٩٤	٦,٨٢٥,٥٩٠
	٣٥,٤٠٠,٧٠٠	٣٦,٣٠٧,٠٧٦

(١) يمثل هذا البند المبلغ المستثمر في محفظة تقديرية تتكون من أسهم مدرجة في تداول.

٥- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (تتمة)

بلغ الدخل من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة خلال السنة ١,٠٦٥,٧٣٠ ريال سعودي.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، يوجد دفعات مقدمة لقاء الاستحواذ على وحدات صندوق استثماري خاص بمبلغ قدره ٣,٣١٩,٩٦٧ ريال سعودي. علاوة على ذلك، وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، يوجد مبالغ مستحقة القبض لقاء استبعاد موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بمبلغ قدره ١٨٩,٧٢٠ ريال سعودي بشأن الاستحواذ على أوراق مالية.

٦- الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة

	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ريال سعودي
ودائع مرابحة (١)	١٥,٦٠٠,٠٠٠
صكوك (٢)	١٠,٣٧٠,٤٣٥
دخل عمولة خاصة مستحقة	٦٦٥,٢٥٠
	٢٦,٦٣٥,٦٨٥
ناقصًا: مخصص خسائر ائتمان متوقعة (إيضاح ٦-١)	(١٧,٦٥٢)
	٢٦,٦١٨,٠٣٣

(١) يمثل هذا البند ودائع مرابحة لدى بنوك تعمل في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى بفترات استحقاق قدرها سنة واحدة وتحمل عمولة خاصة بمعدل قدره ٥,٩٧٪ سنويًا.

(٢) يمثل هذا البند صكوك صادرة من قبل أطراف أخرى تعمل بالمملكة العربية السعودية بفترات استحقاق أصلية تتراوح من سنتين إلى ٤٩ سنة وتحمل عمولة خاصة بمعدل قدره ٧,٦٪ سنويًا.

فيما يلي بيان بتواريخ الاستحقاق المتبقية لهذه الصكوك:

	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ريال سعودي	*النسبة المئوية للقيمة*
أكثر من سنة وأقل من ٥ سنوات	١٠,٣٧٠,٤٣٥	١٠٠٪

٦-١ *مخصص خسائر الائتمان المتوقعة*

فيما يلي بيان الحركة في مخصص خسائر الائتمان المتوقعة بشأن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة خلال الفترة:

	للفترة من ٤ يونيو ٢٠٢٤ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ريال سعودي
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	١٧,٦٥٢
في نهاية الفترة	١٧,٦٥٢

٧- المصاريف المستحقة الدفع والمطلوبات المتداولة الأخرى

	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ريال سعودي
أتعاب إدارة مستحقة (إيضاح ٨أ)	٤٥,١٠١
أتعاب حفظ مستحقة	١٨,٩٣٥
مبالغ أخرى مستحقة الدفع ومطلوبات متداولة (١)	٦٤,٥٧٢
	١٢٨,٦٠٨

(١) تتكون المبالغ المستحقة الدفع والمطلوبات الأخرى بشكل رئيسي من المبالغ المستحقة فيما يتعلق بالأتعاب المهنية ورسوم إدارية.

٨- المعاملات مع الجهات ذات العلاقة

يقوم الصندوق خلال دورة أعماله العادية بإجراء معاملات مع الجهات ذات العلاقة. وتخضع المعاملات مع الجهات ذات العلاقة لقيود تحددها الشروط والأحكام. ويتم الإفصاح عن كافة المعاملات مع الجهات ذات العلاقة إلى مجلس إدارة الصندوق.

تتضمن الجهات ذات العلاقة بالصندوق مدير الصندوق، والمصرف، والمنشآت ذات العلاقة بالمصرف ومدير الصندوق، وأي جهة لديها القدرة على السيطرة على جهة أخرى أو ممارسة تأثير جوهري عليها في اتخاذ القرارات المالية أو التشغيلية.

١) *أتعاب الإدارة*

إن مدير الصندوق مسؤول عن الإدارة العامة لأنشطة الصندوق. يقوم مدير الصندوق بتحميل أتعاب إدارة بمعدل سنوي قدره ٠,٧٥٪ يتم احتسابها مرتين في الأسبوع على أساس صافي قيمة موجودات الصندوق.

٢) *مكافآت أعضاء مجلس الإدارة*

يستحق كل عضو مستقل من أعضاء مجلس الإدارة مكافأة قدرها ٥,٠٠٠ ريال عن كل اجتماع من اجتماعات المجلس بحد أقصى قدره ٢٠,٠٠٠ ريال سعودي في السنة. وخلال الفترة، بلغت مكافآت مجلس الإدارة المحملة ١٠,٠٠٠ ريال سعودي لعضوين مستقلين في مجلس الإدارة.

٨-١ *المعاملات مع الجهات ذات العلاقة*

فيما يلي تفاصيل المعاملات الهامة مع الجهات ذات العلاقة خلال الفترة:

اسم الجهة ذات العلاقة	*طبيعة العلاقة*	*طبيعة المعاملات*	للفترة من ٤ يونيو ٢٠٢٤ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ريال سعودي
شركة الإنماء المالية	مدير الصندوق	أتعاب إدارة	(٣٢٦,٥٥٩)
		أتعاب وساطة	(١٤,٦٤٥)
مجلس إدارة الصندوق	أعضاء مجلس الإدارة	أتعاب مجلس إدارة الصندوق	(١٠,٠٠٠)

٨- المعاملات مع الجهات ذات العلاقة (تتمة)

٨-٢ *أرصدة الجهات ذات العلاقة*

فيما يلي بيان بالرصيد المستحق في نهاية الفترة الناتج عن المعاملات مع الجهات ذات العلاقة:

اسم الجهة ذات العلاقة	*طبيعة الأرصدة*	*كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ريال سعودي*
شركة الإنماء المالية	أتعاب إدارة مستحقة (إيضاح ٧)	(٤٥,١٠١)

٩- إدارة المخاطر المالية

٩-١ *عوامل المخاطر المالية*

تتعرض أنشطة الصندوق لمخاطر مالية متنوعة مثل مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. يسعى برنامج إدارة المخاطر الشامل بالصندوق إلى تعظيم العوائد المتأتية من مستوى المخاطر التي يتعرض لها الصندوق، كما يسعى إلى الحد من الآثار العكسية المحتملة على الأداء المالي للصندوق. ويوجد لدى مدير الصندوق سياسات وإجراءات لتحديد المخاطر التي تؤثر على استثمارات الصندوق والتأكد من معالجة هذه المخاطر في أقرب وقت ممكن، والتي تشمل إجراء تقييم للمخاطر مرة واحدة على الأقل في السنة.

كما يقوم مدير الصندوق بتطبيق توزيع حذر للمخاطر مع مراعاة سياسات الاستثمار والشروط والأحكام الخاصة بالصندوق. علاوة على ذلك، يبذل مدير الصندوق قصارى جهده لضمان توفر السيولة الكافية للوفاء بأي طلبات استرداد متوقعة. ولمجلس إدارة الصندوق دور في ضمان وفاء مدير الصندوق بمسؤولياته لصالح الجهة المستفيدة وفقًا لأحكام لائحة صناديق الاستثمار وشروط وأحكام الصندوق.

يستخدم الصندوق طرقًا مختلفة لقياس وإدارة مختلف أنواع المخاطر التي يتعرض لها، وتم توضيح هذه الطرق أدناه.

٩-١-١ *مخاطر السوق*

أ) *مخاطر أسعار العمولات الخاصة*

تنشأ مخاطر أسعار العمولات الخاصة عن احتمالية تأثير التغيرات في أسعار العمولات الخاصة السائدة في السوق على الربحية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. يخضع الصندوق لمخاطر أسعار العمولات الخاصة بشأن موجوداته المرتبطة بعمولة خاصة.

يوضح الجدول التالي أثر التغير المحتمل بصورة معقولة في دخل العمولات الخاصة على الأدوات المالية المتأثرة مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة. ليس هنالك أثر على الدخل الشامل الأخر، حيث لا يوجد لدى الصندوق موجودات تم تخصيصها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر أو كأدوات تغطية. وعملياً، قد تختلف نتائج التداول الفعلي عن تحليل الحساسية أدناه وقد يكون الاختلاف جوهرياً.

	الأثر على الربح أو الخسارة للفترة من ٤ يونيو ٢٠٢٤ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ريال سعودي
التغير في سعر العمولة:	
زيادة بواقع ١٪	٢٥٩,٧٠٤
نقص بواقع ١٪	(٢٥٩,٧٠٤)

يقوم مدير الصندوق بمراقبة فعالة لتطورات أسعار دخل العمولات الخاصة ومن ثم إدارة المخاطر.

٩- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٩-١ عوامل المخاطر المالية (تتمة)

٩-١-١ مخاطر السوق (تتمة)

ب) مخاطر العملات

تمثل مخاطر العملات المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي. وتعتقد إدارة الصندوق أن هناك مخاطر ضئيلة للخسائر بسبب تقلبات أسعار الصرف حيث أن معظم الموجودات والمطلوبات النقدية للصندوق مسجلة بالريال السعودي. علاوة على ذلك، فإن معاملات الصندوق بالعملات الأجنبية تتم بشكل رئيسي بعملات دول مجلس التعاون الخليجي، والتي لا يوجد بها تقلبات كبيرة، وبالتالي فإن الأثر الناتج عن مكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية ليس جوهريًا.

ج) مخاطر السعر

تمثل مخاطر السعر المخاطر الناتجة عن تذبذب قيمة الأدوات المالية للصندوق نتيجة التغيرات في الأسعار السائدة في السوق والناتجة عن عوامل أخرى بخلاف التغيرات في العملات الأجنبية وأسعار العمولات.

تنشأ مخاطر السعر بشكل أساسي من عدم التأكد من الأسعار المستقبلية للأدوات المالية التي يحتفظ بها الصندوق. ويقوم مدير الصندوق بمراقبة حركة أسعار أدواته المالية المدرجة في اسوق الأسهم عن كثب. كما يقوم الصندوق بإدارة هذه المخاطر من خلال تنويع محفظته الاستثمارية وذلك بالاستثمار في مختلف القطاعات.

تحليل الحساسية

تخضع الموجودات المالية للصندوق المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لمخاطر السعر. وطبقاً لإدارة الصندوق، فيما يلي بيان الأثر على قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر نتيجة التغير في القيمة العادلة للأدوات المالية الناتجة عن التغير المحتمل المعقول في مؤشرات الأسهم وصافي قيمة موجودات الصندوق مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة:

	للفترة من ٤ يونيو ٢٠٢٤حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ريال سعودي
زيادة بواقع ٥٪	١,٩٤١,٠٠٥
نقص بواقع ٥٪	(١,٩٤١,٠٠٥)

٩-١-٢ مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة الصعوبات التي يواجهها الصندوق في توفير الأموال للوفاء بالتعهدات المتعلقة بالمطلوبات المالية.

تنص شروط وأحكام الصندوق على الاشتراك في الوحدات واستردادها في كل يوم تقييم، ومن ثم يتعرض الصندوق لمخاطر السيولة بشأن الوفاء باستردادات مالكي الوحدات. وتعتبر الأوراق المالية للصندوق قابلة للتحقق على الفور ويمكن تسييلها في أي وقت. ومع ذلك، قام مدير الصندوق بوضع إرشادات معينة للسيولة الخاصة بالصندوق ومراقبة متطلبات السيولة على أساس منتظم لضمان توفر الأموال الكافية للوفاء بأي التزامات حال نشأتها، وذلك إما من خلال الاشتراكات الجديدة أو تصفية المحفظة الاستثمارية أو عن طريق الحصول على تمويل من الجهات ذات العلاقة بالصندوق.

إن قيمة المطلوبات المالية غير المخصومة الخاصة بالصندوق بتاريخ إعداد القوائم المالية تقارب قيمتها الدفترية وجميعها تسدد خلال سنة من تاريخ إعداد القوائم المالية.

٩-١-٣ مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان المخاطر الناتجة عن اخفاق طرف ما في أداة مالية في الوفاء بالتزاماته مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية. لا يوجد لدى الصندوق نظام تصنيف داخلي رسمي.

تتم إدارة مخاطر الائتمان من خلال مراقبة التعرضات لمخاطر الائتمان ووضع حدود ائتمان للمعاملات مع أطراف محددة وتقويم الملاءة الائتمانية للأطراف الأخرى بصورة مستمرة. وتتم إدارة مخاطر الائتمان بشكل عام على أساس التصنيف الائتماني الخارجي للأطراف الأخرى. كما يقوم مدير الصندوق بالحد من مخاطر الائتمان من خلال مراقبة التعرض لمخاطر الائتمان والتعامل مع أطراف ذات سمعة جيدة.

٩- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٩-١ عوامل المخاطر المالية (تتمة)

٩-١-٣ *مخاطر الائتمان (تتمة)*

يبين الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة ببنود قائمة المركز المالي:

	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ريال سعودي
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	26,618,033
دفعة مقدمة لقاء الاستحواذ على موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	3,391,967
رصيد لدى البنك	238,307
مبالغ مستحقة القبض لقاء استبعاد موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	189,720
	٣٠,٤٣٨,٠٢٧

يتم الاحتفاظ بالرصيد البنكي للصندوق لدى المصرف، والذي لديه تصنيف ائتماني جيد كما بتاريخ إعداد القوائم المالية. ويقوم الصندوق بقياس مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة على أساس احتمال التعثر عن السداد، الخسارة الناتجة عن التعثر، التعرض عند التعثر عن السداد. وتأخذ الإدارة بعين الاعتبار كلاً من التحليل السابق والمعلومات المستقبلية بعين الاعتبار عند تحديد أي خسائر ائتمان متوقعة. تم إدراج الإفصاح عن خسائر الائتمان المتوقعة في إيضاح ٦.

٩-٢ *إدارة مخاطر رأس المال*

يمثل صافي الموجودات العائدة إلى مالكي الوحدات القابلة للاسترداد رأسمال الصندوق. ومن الممكن أن تتغير قيمة صافي الموجودات العائدة إلى مالكي الوحدات القابلة للاسترداد بشكل جوهري في كل يوم تقييم، حيث يخضع الصندوق للاشتراكات والاستردادات وفقًا لتقدير مالكي الوحدات في كل يوم تقييم، فضلاً عن التغيرات الناتجة عن أداء الصندوق. تتمثل أهداف الصندوق عند إدارة رأس المال في الحفاظ على مقدرة الصندوق على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية لتحقيق عائدات للجهة المستفيدة ومنافع لأصحاب المصلحة الآخرين والحفاظ على قاعدة صافي موجودات قوية لدعم تطوير الأنشطة الاستثمارية بالصندوق.

من أجل الحفاظ على هيكل رأس المال، تتمثل سياسة الصندوق في مراقبة مستوى الاشتراكات والاستردادات المتعلقة بالموجودات التي يتوقع قدرته على تصفيتها.

يقوم مجلس إدارة الصندوق ومدير الصندوق بمراقبة رأس المال على أساس صافي قيمة الموجودات العائدة إلى مالكي الوحدات القابلة للاسترداد.

٩-٣ *القيمة العادلة للأدوات المالية*

يحلل الجدول أدناه الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة بتاريخ إعداد القوائم المالية حسب المستوى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الذي يُصنف إليه قياس القيمة العادلة. يتم تحديد المبالغ على أساس القيم المثبتة في قائمة المركز المالي.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	*المستوى ١* *ريال سعودي*	*المستوى ٢* *ريال سعودي*	*المستوى ٣* *ريال سعودي*	*الإجمالي* *ريال سعودي*
الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٢٨,٨٦٧,٧٤٦	٧,٤٣٩,٣٣٠	-	٣٦,٣٠٧,٠٧٦

يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من الربح أو الخسارة والبالغ قدرها ٢٨,٨٦٧,٧٤٧ ريال سعودي على أساس أسعار السوق المتداولة المدرجة في تداول، وبالتالي يتم تصنيفها ضمن المستوى ١ من التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة.

يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والبالغ قدرها ٧,٤٣٩,٣٣٠ ريال سعودي على أساس صافي قيمة موجودات الصندوق الاستثماري، وبالتالي يتم تصنيفها ضمن المستوى ٢ من التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة.

٩- إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٩-٣ *القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)*

وتعتقد الإدارة أن القيمة العادلة لكافة الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى المصنفة بالتكلفة المطفأة والقيمة السوقية لهذه الأدوات تقارب قيمتها الدفترية بتاريخ إعداد القوائم المالية وذلك نظراً لمدتها قصيرة الأجل وإمكانية تسييلها على الفور. ويتم تصنيفها جميعاً ضمن المستوى ٢ من التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة. لم يكن هناك تحويلات بين المستويات المختلفة للتسلسل الهرمي للقيمة العادلة خلال الفترة الحالية.

١٠- تحليل تواريخ الاستحقاق للموجودات والمطلوبات

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	*خلال ١٢ شهرًا - متداولة (ريال سعودي)*	*بعد ١٢ شهرًا – غير متداولة (ريال سعودي)*	*الإجمالي ريال سعودي*
الموجودات			
رصيد لدى البنك	٢٣٨,٣٠٧	-	٢٣٨,٣٠٧
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٣٦,٣٠٧,٠٧٦	-	٣٦,٣٠٧,٠٧٦
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	١٦,٢٤٧,٥٩٨	١٠,٣٧٠,٤٣٥	٢٦,٦١٨,٠٣٣
دفعة مقدمة لقاء الاستحواذ على موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٣,٣٩١,٩٦٧	-	٣,٣٩١,٩٦٧
مبالغ مستحقة القبض لقاء استبعاد موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	١٨٩,٧٢٠	-	١٨٩,٧٢٠
إجمالي الموجودات	٥٦,٣٧٤,٦٦٨	١٠,٣٧٠,٤٣٥	٦٦,٧٤٥,١٠٣
المطلوبات			
مصاريف مستحقة الدفع ومطلوبات متداولة أخرى	١٢٨,٦٠٨	-	١٢٨,٦٠٨
إجمالي المطلوبات	١٢٨,٦٠٨	-	١٢٨,٦٠٨

١١- التعهدات أو الالتزامات المحتملة

يرى مدير الصندوق أنه لا توجد أي تعهدات أو التزامات محتملة كما بتاريخ إعداد القوائم المالية.

١٢- الزكاة وضريبة الدخل

أصدرت وزارة المالية قرارًا وزاريًا رقم ٢٩٧٩١ بتاريخ ٩ جمادى الأولى ١٤٤٤هـ (الموافق ٣ ديسمبر ٢٠٢٢) بشأن بعض قواعد جباية الزكاة التي يتعين على الصناديق الاستثمارية في المملكة العربية السعودية الالتزام بها. ووفقًا للقرار الوزاري، لا يخضع الصندوق لجباية الزكاة أو ضريبة الدخل، ومع ذلك سيتعين عليه تقديم إقرار معلومات إلى هيئة الزكاة والضريبة ("الهيئة"). وسيكون آخر موعد لتقديم الإقرار إلى الهيئة هو ٣٠ إبريل ٢٠٢٥.

١٣- آخر يوم للتقويم

كان آخر يوم للتقويم لغرض إعداد هذه القوائم المالية هو ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

١٤- الأحداث اللاحقة

لم تكن هناك أي أحداث لاحقة لتاريخ إعداد القوائم المالية، والتي تتطلب إجراء تعديلات عليها أو تقديم إفصاحات بشأنها في القوائم المالية أو الإيضاحات حولها.

١٥- اعتماد القوائم المالية

تم اعتماد هذه القوائم المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٢٥ رمضان ١٤٤٦هـ (الموافق ٢٥ مارس ٢٠٢٥).